وجهة نظر اقتصادية

قانون البنى التحتية بين السياسة والاقتصاد

□ د. ماجد الصوري ✶

احد مشاريع البنى التحتية

لقد أثار قانون البنى التحتية ضجة إعلامية كبيرة تحدث فيها نواب وسياسيون ومسؤولون في أجهزة الدولة ومتخصصون بالشؤون الاقتصادية والسياسية، وللأسف الشديد أن اغلب النقاشات الدائرة لا تصيب جوهر الموضوع، وخالية من النظرة إلى الوضع الاقتصادي الشامل، وتتحدث عن الدوافع السياسية، انطلاقا من مصالح شخصية وفئوية ونزاعات بين الكتل السياسية، بين التأييد والتسقيط. لا شك أن موضوع البنى التحتية في العراق هو أساس مهم للتنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية. وقد تم طرح القانون وطريقة تنفيذه بشكل مبالغ فيه، يقترب من المثالية، وعلى انه المفتاح السحري لحل جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ومشكلة الفساد الإداري والمالي، ومشكلة الخدمات التي تقدم إلى المواطن، والى القطاعات الاقتصادية المختلفة، الإنتاجية والخدمية ، وتم نسيان جميع الوعود السابقة، التي أطلقت سابقا في الاجتماعات والتصريحات العلنية، حول حل مشكلة الكهرباء ومحاربة الفساد وغيرها من المشاكل الأخرى التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

لقد أكد تقرير ديوان الرقابة المالية أن هناك فائضا متراكما لغاية نهاية عام ٢٠٠٩ بحدود ٥٠ مليار دولار، ومن المعلوم أن قانون الإدارة المالية والدين العام، لا يسمحان بتدوير المبالغ التي لم تنفق في السنة المالية المحددة في الموازنة إلى السنة التي تليها. ومن الملاحظ أن هذه الفوائض تشمل النفقات التشغيلية والاستثمارية. وقد صدرت قوانين الموازنة العامة للدولة للأعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٢ بإمكانية تدوير جزء من النفقات الاستثمارية إلى الموازنات اللاحقة، إلا انه لا توجد أية إشارة الى حجم هذه المبالغ أو المشاريع التي تم تدويرها في أي موازنة من الموازنات اللاحقة المقرة من مجلس النواب. فهل تم فعلا إنفاق هذه المبالغ على نفس المشاريع؟ وهل تم التحقيق في أسباب تخلف هذه المشاريع عن الانجاز من الناحية المادية والمالية؟ ولو نظرنا إلى موازنة عام ٢٠١١ فان حجم المبالغ المتسلمة من واردات النفط فقط قد بلغت ٨٣ مليار دولار، عدا الموارد الأخرى المتسلمة عن طريق الضرائب والرسوم وبيع الموجودات غير المالية، وواردات القطاع العام والمنح، التي بلغت توقعاتها بحدود ٤,٥ مليار دولار ، مع العلم أن كل جانب الإنفاق في نفس الموازنة لا يتجاوز ٨٠,٥ مليار دولار، أي أن هناك فائضا بحدود ٧ مليارات دولار حتى لو تم تنفيذ الموازنة الانفاقية بكامل بنودها بما في ذلك البنود المتوقع تغطيتها عن طريق العجز المخطط. كل هذا يدلل على أن هناك فوائض مهمة في الميزانيات الفعلية للدولة العراقية، ولذلك لا بد من تحقيق مبدأ الشفافية والإفصاح، من اجل معرفة القاعدة المالية التي يقف عليها العراق، ومعرفة حجم الأموال الفائضة التي لم تنفق، قبل اتخاذ القرار في اللجوء الى الاقتراض من الشركات من اجل تنفيذ قانون البنى التحتية. إضافة الى وجود استخدام غير قانوني لأموال العراق فحسب تقرير ديوان الرقابة المالية هناك حوالي ٦,٥ مليار دولار سحبتها الحكومة حتى عام ٢٠٠٩ دون وجود تخصيصات مقابلة في الموازنات المذكورة. بالرغم من وجود مبالغ طائلة في كل موازنة مخصصة للنفقات الطارئة.

وهل ننسى الأموال التي انفقت على الكهرباء والتي بلغت ٣٧ مليار دولار، منها ٢١ ملياراً الى الاستثمار في هذا المجال، والتي كان من المفروض ان ترفع القدرة الإنتاجية بمقدار ٢١ إلى ٢٥ الف ميكا واط، إضافة الى القدرة الإنتاجية التي ورثناها والبالغة ٥,٥ الف ميكا واط. فهل سيقوم البرلمان بإقرار قانون البنى التحتية، دون معرفة الاموال المتوفرة والقاعدة المالية التي يقف عليها العراق وتحديد كيفية التصرف بها، والى متى يقف البرلمان عاجزا عن تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح في موازنات العراق منذ دورته الأولى وحتى الآن؟

بالتأكيد ان الكثير من الدول قد تلجأ الى الاقتراض الداخلي والخارجي من اجل تنفيذ الخطط الاقتصادية. فقد بلغت قروض الصين الداخلية وحدها اكثر من ١,٢ تريليون دولار حتى نهاية النصف الاول من عام ٢٠١٢، ولكن من جملة ما حققته من ذلك نموا كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث استطاعت ان تحول اقتصادها من اقتصاد متخلف الى ثاني اقتصاد في العالم سابقة بذلك دول أوروبا واليابان.

كل ذلك تحقق بوجود إرادة سياسية واضحة، وضمن رؤى وإستراتيجية واضحة، وخطط طويلة ومتوسطة وقصيرة، يجري تنفيذها بشكل دقيق، قابلة للرقابة والمحاسبة، ومرتبطة بأهداف ونتائج مادية ومالية وبشرية، في فترة زمنية محددة، بحيث استطاعت ان تغزو العالم بسلعها وشركاتها وأموالها ، خدمة لاقتصادها، فأين العراق من ذلك؟

إن قانون البنى التحتية لا يعني سوى تفويض الحكومة بالتعاقد على صرف مبالغ في البداية كانت ٣٧ مليار دولار، وارتفعت إلى ٤٠ ملياراً ثم إلى ٤٢ مليار دولار، لمشاريع لم يتم تحديدها بشكل دقيق، ودون تقديم أي دراسات جدوى عنها، لا من ناحية علاقتها بالاقتصاد الوطني، ولا من حيث تأثيرها على الالتزامات المالية المستقبلية للدولة. لا أريد هنا أن أتكلم عن التصريحات الرنانة، غير المنطقية، التي تتكلم عن الاتفاق مع شركات صينية رصينة لبناء ٢ مليون وحدة سكنية خلال فترة ٦ أشهر وبالمبلغ المحدد في القانون المقترح.

لقد بلغت ديون العراق الخارجية الموروثة بعد تخفيضها حسب القرارات والاتفاقيات الدولية والخاصة حوالي ١٣,٤ مليار دولار. وبلغت القروض الداخلية والخارجية للعراق منذ عام ٢٠٠٣ حوالي ١٧ مليار دولار، أي أن مجموع قروض العراق المعترف بها بلغت ٣٠,٤ مليار دولار، عدا الالتزامات الأخرى تجاه الدول العربية (السعودية والكويت) والتي لم يجر حتى الآن تحديدها أو التوصل إلى حلول بشأنها. فهل من المعقول أن نزيد هذه الالتزامات بمقدار ٤٠-٤٢ مليار دولار، عدا فوائدها، دون معرفة طريقة التسديد وفترتها، وحجم الفوائد التي ستترتب على هذه القروض. إن التأكيد على أن مفاوضات قد تمت مع شركات عالمية رصينة من اجل تنفيذ مشاريع لم يتم تحديدها بشكل واضح، ولم تبنَ على أساس دراسات جدوى واقعية، هو اعتراف صريح بعدم قدرة أو جدية الحكومة على محاربة الفساد المستشري في دوائر الدولة. والسؤال هنا من سيقوم بالتوقيع على هذه العقود وإدارتها؟ أليس هو نفس الجهاز الإداري الذي وقع عقود الكهرباء، التي تم الاتفاق عليها مع شركات عالمية رصينة ومشهورة، كما تقول دعاية أجهزة الدولة، وبدلا من أن نحصل على حل لمشكلة الكهرباء، تم تعميقها بسبب عدم تنفيذ المشاريع والخلافات بين أجهزة الدولة، وهل سنستطيع التخلص من الصراعات الموجودة بين المركز والإقليم والمحافظات من اجل توزيع هذه المشاريع وإدارتها.

ومن المعلوم أن العراق سيكون صاحب الموقف الضعيف في مفاوضاته مع الشركات العالمية الرصينة من حيث تحديد نفقات وتكلفة الإنشاء وحجم رأس المال المطلوب وتحديد نسبة الفائدة، لأنه أولاً، لا يستطيع التعامل بشكل مهني مع هذه الشركات، لضعف التحضيرات اللازمة لتحديد المشاريع المطلوبة، وان الشركات هي التي ستكون صاحبة رأس المال، وهي التي ستقوم بالدراسات اللازمة، وتحديد شروط العمل، حتى تضمن تنفيذها للمشاريع بالشكل الذي تتحدث عنه الحكومة نظريا. فكيف يمكن محاربة الفساد، وتقليل التكاليف وضمان التنفيذ المطلوب وفي الأوقات والتكاليف المطلوبة، في ظل الأوضاع الحالية، التي تتمثل بهشاشة الوضع السياسي والأمني، واستشراء الفساد المالي والإداري، وضعف الرقابة والحساب، وعدم تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح، وضعف دور البرلمان في ذلك.

✶ خبير اقتصادي

توصف بكونها هي الأردأ بين نظيراتها في دول الجوار!

العملات التالفة.. خسائر مالية واقتصادية

□ بغداد / علي الكاتب

في ذاكرة الكثير منا، العملة الورقية التي كانت متداولة خلال السنوات الماضية، والتي عرفت بين العراقيين بـ(السويسرية) التي كانت مثالاً للعملة الورقية الأكثر تداولا بين المواطنين زمنياً مع قلة تعرضها للتلف نظراً لمواصفاتها الجيدة ، التي تختلف كثيرا عن العملة المتداولة حالياً التي سمعنا انها طبعت بمطابع عالمية والتي غابت عنها الجودة لتصبح اكثر عرضة للتلف والتمزق مما يجعل التداول بها مشكلة مضافة لمشكلات المواطن .

ويقول نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح لـ (المدى) :ان البنك اعد خطة لاستبدال الفئات النقدية الورقية التالفة ، لاسيما الصغيرة منها لتعرضها للتلف سواءً مثل تعرضها للحرائق او التلف بشكل عام ، وهنا يكون دور البنك المركزي لمعالجة هذا الخلل من خلال خزين الاستبدال (التعويض) .

ويضيف صالح أن الشهرين المقبلين سيشهدان سحب العملات التالفة وتعويضها بأخرى جديدة من خزين الاستبدال والتعويض ، من العملات الورقية ذات الفئات الصغيرة السريعة التلف التي لا يتجاوز عمرها الافتراضي في التداول بمعدل خمس سنوات بنحو اقل أو أكثر بنسب تداولها وتعرضها للتلف ، خاصة من الفئات الورقية الصغيرة .

ويشير إلى ان هناك حلولاً أخرى يدرجها المركزي ضمن خططه المستقبلية في مشروع حذف الأصفار من العملة والتي تتضمن طرح العملات النقدية المعدنية من الفئات الصغيرة في اطار هيكلة العملات النقدية في العراق ، والتي تكون ذات فائدة اكبر في استخدامها بين المواطنين . من جانبه يوضح أمير عبد الله، بائع خضار في سوق حي العامل الشعبي لـ (المدى): ان الباعة في السوق هم الاكثر تعرضا لمشكلات تلف العملة الورقية بسبب طبيعة العمل ومفردات التعامل اليومي مع الناس في البيع والشراء لمواد تتصف بكونها أكثر رطوبة وتعرضاً للأوساخ، مما يؤدي الى تعرض النقود الورقية الى البلل والاتساخ والتمزق بسهولة وغيرها ، والعملات الورقية التالفة خاصة ذات الفئات الكبيرة التي تعرضنا للخسائر التي تفوق الأرباح التي نحققها ، حيث لا يتسلمها مني صاحب علوة الخضار والزبون، واضطر بعدها للذهاب الى المصرف لتبديلها باخرى غير تالفة .

بينما يقول إسماعيل العزاوي، موظف بوزارة التجارة ان العملة الورقية الحالية بمختلف فئاتها غير جيدة مقارنة بالعملة الورقية المعروفة بـ(السويسري)، ورديئة من السهولة تزويرها وغير مقاومة للأجواء المناخية العراقية والأكثر عرضة للتلف والضرر ، الأمر الذي يجعل التداول بها أمرا في غاية الصعوبة ، كما ان المعالجات الترقيعية بلصق الاجزاء الممزقة من العملة الورقية لا تكتب لها النجاح متى كانت الفئات الورقية من العملة كبيرة.

فيما تشير سوسن رشيد موظفة في وزارة النفط الى ان من اهم المشكلات المزمنة التي يعاني من الموظف بشكل عام هي استلامه لراتبه الذي يحتوي على الكثير من النقود التالفة والممزقة والتي لا يتقبلها الناس في الأسواق، خاصة من العملات الورقية الكبيرة ، واحتفظ حاليا ببعض منها ولا اعرف كيف تصرف بالأسواق ، والمصارف لا تستلم النقود التالفة والممزقة ،علما ان النقود التي نتقاضاها من الرواتب تاتي لدوائرنا من المصارف ذاتها بشكل مباشر ، ونتساءل لماذا لا تعيد المصارف آلية العمل السابقة في استلام النقود التالفة والممزقة بأخرى جديدة كما كان في السابق .

أما الخبير الاقتصادي في منظمة تطوير للتنمية المستدامة رؤوف الاسدي فيقول ان العملة الورقية المتداولة حالياً في الاسواق المحلية والمصارف لم تعد صالحة للاستعمال ، وبالتالي سيكون هناك ضرر مالي كبير على المواطن العراقي من جانب وعلى الاقتصاد الوطني ، حيث ان هذه العملات تفقد قيمتها مع مرور الأيام، من دون وضع الحلول الناجعة لمشكلة تزداد يوماً بعد يوم . ويتساءل عن عدم وجود هذه المشكلة في كثير من الدول، حتى تلك التي تصنف بكونها اقل تطوراً في الجانب الاقتصادي والتنموي من العراق، كما أن معظم الدول المجاورة والإقليمية لا تعاني من هذه الظاهرة ، حيث يتم التداول فيها بعملات ورقية جيدة وبمواصفات عالمية بتعدد فئاتها ، على خلاف العراق الذي يتداول المواطنون فيه عملات ورقية هي الأردأ بين العملات في دول الجوار .

ويرى ان جزءاً من الحل يكمن في اعادة استعمال العملات المعدنية ، خاصة ذات الفئات الصغيرة والاكثر تداولاً بين المواطنين بدلاً من البقاء في استعمال العملات الورقية التالفة والممزقة ، والاحتفاظ في التعامل بالفئات الورقية على الفئات الكبيرة حصراً لكون استخدامها يعد محدوداً مقارنة بالفئات الصغيرة ، لتجاوز مشكلات تعرض العملات الى التلف السريع من جراء التداول المستمر لها في الأسواق .

وتبين عواطف جاسم الموظفة في احد فروع مصرف الرافدين ان موضوع تغيير العملات القديمة او التالفة يعتمد على اجراءات وضوابط تقوم بها ادارة المصرف ذاتها على وفق التعامل المسموح به في هذا المجال ، فهناك مصارف تتعامل بموضوع تسلم الفئات التالفة والممزقة واخرى ترفض ذلك ، والامر قد يكون متوقفا على نسبة التلف ، اذ وفقاً لرؤية البنك المركزي العراقي لا يرى جميع العملات تالفة برغم صعوبة تداولها ، الا ان المهم هنا هو اعتماد الية واضحة وثابتة في طريقة تسليم تلك العملات الى البنك المركزي ، والقيام باجراء الجرد على النقود المودعة قبل عملية توزيع الرواتب وتحملهم لمبالغ مالية كغرامات مالية عليهم .

خارج الحدود

إسبانيا

البنوك تحتاج لـ 60 مليار يورو

قال وزير الاقتصاد الاسباني لويس دو جويندوس إن اسبانيا لن تتعجل بطلب مساعدة إضافية لتمويل ديونها، مضيفا أن البنوك الاسبانية ستحتاج الى نحو ٦٠ مليار يورو لإسقاط الأصول العقارية الرديئة من دفاترها.

وقال دو جويندوس إن جهود خفض العجز ستظل ضمن أولويات الحكومة التي ستعلن هذا الأسبوع خطة مسودة الميزانية لعام ٢٠١٣ وإصلاحات هيكلية جديدة ونتائج اختبارات التحمل لقطاعها المصرفي المتداعي.

واسبانيا في بؤرة أزمة ديون منطقة اليورو التي دخلت الآن عامها الثالث ويعتقد المستثمرون إن ارتفاع العجز وتفاقم الديون وتراجع القطاع المصرفي بفعل انفجار فقاعة عقارية وتعمق الانكماش الاقتصادي سيجبر مدريد في نهاية المطاف على طلب المساعدة من الخارج.

وطلبت الحكومة خط ائتمان أوروبيا بقيمة ١٠٠ مليار يورو لإعادة رسملة البنوك المتعثرة ، وتجري محادثات منذ أسابيع بشان برنامج لشراء السندات من قبل البنك المركزي الأوروبي وصندوقي إنقاذ منطقة اليورو لكنها تبدي ترددا لبواعث قلق من صعوبة الشروط.

وقال دو جويندوس عندما سئل عن إمكانية طلب هذه المساعدة في الأيام القليلة القادمة "لا يتعلق الأمر بإنقاذ اسبانيا بل بضمان أن يكون مشروع عملة اليورو مشروعا للجميع. ستقوم اسبانيا بما ينبغي أن تقوم به لكن دون تعجل".

قبرص

تستبعد انسحابها من اليورو

استبعدت قبرص أي احتمال لانسحابها من منطقة اليورو بعد ساعات من تلويح زعيم حزبي قبرصي بهذا الخيار إذا اشترط المقرضون الدوليون إجراءات تقشف شديدة لمنحها مساعدات مالية. وأبلغ أندروس كيبريانو زعيم حزب أكيل الداعم الرئيسي للحكومة اليسارية التي يقودها الرئيس ديميتريس كريستوفياس موقعا إخباريا بأن قبرص قد تدرس مثل هذا الخيار إذا أصبحت غير قادرة على تحمل إجراءات التقشف.

وقال المتحدث باسم الحكومة ستيفانوس ستيفانو في بيان إنه "بالنسبة للحكومة ورئيس الجمهورية فإنه لا يوجد مطلقا أي نقاش بشأن الخروج سواء من منطقة اليورو أو الاتحاد الأوروبي". مضيفا قبرص تحاول التفاوض مع المقرضين الدوليين بشأن مساعدات "وفقا لأفضل شروط ممكنة". واضطرت قبرص لطلب مساعدة من شركائها بالاتحاد الأوروبي ومن صندوق النقد الدولي، لدعم بنكيها الرئيسيين اللذين عانيا خسائر بسبب تعرضهما لأزمة ديون اليونان.

مصر

إعلان منطقة تجارة عربية كبرى

كشف الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لجامعة الدول العربية محمد التويجري أن الدول الأعضاء تجري مباحثات للاتفاق على صيغة مشتركة لقواعد المنشأ للسلع العربية، من المتوقع أن يتم الانتهاء منها نهاية العام الحالي تمهيدا للإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد الاتفاق.

وقال التويجري - في تصريحات لصحيفة "الاقتصادية" السعودية إنه تم الانتهاء من وضع قواعد المنشأ التفصيلية على أسس تفضيلية، كما تم الاتفاق على القواعد التفصيلية لمجموعة من السلع على أسس تفضيلية، موضحا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية أقر الأحكام العامة والقواعد التفصيلية لمجموعة السلع المشار إليها ونموذج شهادة المنشأ العربية.

وأضاف أنه تم التوصل إلى تطبيق القاعدة العامة لقواعد المنشأ العربية لمنع تحويل المكاسب الاقتصادية إلى السلع الأجنبية بحيث تراعي السلع التي تطبق عليها رسوم جمركية وضرائب ذات أثر مماثل بنسب متفاوتة كبيرة بين الدول العربية، من أجل تفادي الانحراف في التجارة العربية البينية.

وأفاد التويجري أنه تم احتساب القيمة المضافة على السلع لإكسابها صفة المنشأ العربي بـ٤٠ في المئة، وتم رفض اقتراح رفعها إلى ٦٠ في المئة الذي كان سيؤدي إلى صعوبة اكتساب صفة المنشأ للسلع العربية، مطالبا الدول العربية بوضع قواعد تتناسب مع واقعها الاقتصادي وقدراتها الصناعية.